أنباء مصرية

مدبولي: الدولة تولي اهتماماً كبيراً للنهوض بقطاع الصحة بما يؤدي إلى مجتمع أكثر استقراراً

جانب من اجتماع رئيس مجلس الوزراء د. مصطفى مدبولي مع أحمد كجوك وزير المالية وحسام هيبة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وعدد من المسؤولين المعنيين

القاهرة ـ هالة عمران

أكد رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي، الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة المصرية للنهوض بقطاع الصحة، بما يؤدي إلى مجتمع أكثر استقرارا وقدرة على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، مشددا على ضرورة الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص وخبراته في قطاع الخدمات الصحية، وتعزيز الفرص الاستثمارية المتاحة أمامه، وذلك في ضوء القوانين والتشريعات والإجراءات التي عملت عليها الدولة في سبيل تشجيع الاستثمار وإتاحة الفرص الاستثمارية في القطاعات الواعدة، ومنها قطاع الصحة. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده مدبولي، أمس لمتابعة الجهود المبذولة لطرح الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الصحة، وكذا عدد من الملفات الخاصة بوزارة الصحة، وذلك بحضور د.خالد عبدالغفار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة والسكان، وأحمد كجوك وزير المالية، وحسام هيبة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وعدد من المسؤولين المعنيين. وقال مدبولي إن انعقاد هذا الاجتماع يأتي في ضوء ما تم التوافق عليه في اجتماع سابق بشأن إعداد الفرص الاستثمارية في قطاع الصحة لطرحها على القطاع الخاص، بحيث تتوافر بها آليات واضحة للشراكة مع القطاع الخاص. وخلال الاجتماع، أوضح د.خالد عبدالغفار أنه في ضوء اهتمام الدولة بقطاع الرعاية الصحية، والجهود التي تبذلها الحكومة في هذا القطاع، فضلا عن دورها في تحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات، تعمل الحكومة على إتاحة العديد من الحوافز الاستثمارية وطرحها أمام القطاع الخاص، سعيا لإقامة شراكات كبيرة في هذا الشأن، وقال إن هناك تنسيقا مستمرا مع الهيئة العامة للاستثمار لتفعيل منظومة متكاملة من الحوافز الاستثمارية المخصصة لقطاع الرعاية الصحية في مصر. وفي هذا السياق، أشار عبدالغفار إلى أن وزارة الصحة والسكان أعدت، بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، منظومة متكاملة من الحوافز الاستثمارية المخصصة لقطاع الصحة تتيح العديد من الفرص الاستثمارية في قطاع إنشاء وتشغيل المستشفيات بعدد من المحافظات، مؤكدا أن هذه الحوافز تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في القطاع الصحي.

وأضاف أن وزارة الصحة اعتمدت في دليلها للاستثمار الصحي، نظاما للنقاط Scoring System يتكون من عدد محدد من المعايير، تم تحديد لكل منها وزن نسبي دقيق، ويستخدم لاحتساب النسبة النهائية التي يحصل عليها المشروع الاستثماري الصحي، والتي تحدد بناء عليها الأولوية في تقديم الحوافز والدعم الحكومي.

أنباء سورية

الشرع يصدر سلسلة مراسيم وينشئ «المؤسسة العامة لبنوك الدم»

الرئيس السوري أحمد الشرع

وكالات: أصدر الرئيس السوري أحمد الشرع سلسلة من المراسيم بتعيينات وانشاء مؤسسات.

وقالت وكالة الانباء السورية «سانا» ان الشرع أصدر «المرسوم رقم 184 لعام 2025 القاضي بتعيين سراج منير الحريري مديرا عاما لدى المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية».

كما أصدر «المرسوم رقم 183 لعام 2025 القاضي بتعيين هيثم فايز بكور مديرا عاما لدى المؤسسة العامة لسد الفرات».

وأصدر الرئيس الشرع مرسوما ثالثا «بإحداث مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تسمى المؤسسة العامة لبنوك الدم». وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بالوزير، مقرها دمشق.

وتهدف إلى توفير الدم ومشتقاته للمواطنين، وضمان سلامته وملاءمته للاستخدام السريري الأمثل، وتطوير الصناعات الطبية لتأمين مستلزمات عملية نقل الدم ومنتجات الدم واحتياجات القطاع الصحي من المصول والأدوية الإسعافية واستيراد وتصدير منتجات الدم ومشتقاته.

وحدد المرسوم مهام المؤسسة ومنها: إصدار المعايير الوطنية لسلامة نقل الدم، والإجراءات التشغيلية القياسية المعتمدة للفعاليات المرتبطة بها للعمل في بنوك الدم بما يتطابق مع المعايير الدولية ذات الصلة، استيراد وتصدير منتجات الدم ومشتقاته لغايات علاجية، أو للتصنيع الدوائي أو البحث العلمي، التعاون مع القطاع العام أو الخاص في مجال التصنيع الدوائي، عقد الاتفاقيات التي تحدد إطار التعاون مع الجهات العامة والخاصة ذات الصلة بعملها، والجهات الدولية والإقليمية المتماثلة من حيث الوظيفة والمهمة في مجالات البحث العلمي والتدريب، وتشجيع التبرع الطوعي وتشغيل وتطوير بنوك الدم ضمن مشافي القطاع العام بما يخدم أهدافها ويطور من قدراتها الفنية والعلمية بالتنسيق مع الجهات المعنية وفق القوانين والأنظمة النافذة، شراء ما تحتاج اليه من الآلات والمواد الأولية اللازمة لتسيير أعمالها وتطوير إنتاجها، بيع الدم ومشتقاته وغيرها من المركبات والمواد التي تصنعها، وكذلك الأدوات والتوابع المتصلة باستعمالها.

أنباء لبنانية

«بري نجح بخبرة 51 سنة بالسياسة في تأمين تسوية»

مصدر رسمي لـ «الأنباء»: تجميد داخلي لملف السلاح بانتظار الرد الإسرائيلي

شعبة المعلومات تعرض مخدرات وحبوب كبتاغون تم ضبطها مجهزة للتهريب (محمود الطويل)

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

كشف مصدر لـ «الأنباء» عن أن «الأمور في الداخل اللبناني، وتحديدا في ملف حصر السلاح اللبناني، مجمدة إلى ما بعد الرد الإسرائيلي على المطالب اللبنانية التي أدرجت في الورقة الأميركية التي أعدها المبعوث السفير توماس باراك، والقائمة على سياسة خطوة مقابل خطوة».

وذكر أن التواصل بشأن سلاح «حزب الله» محصور حاليا بين قصر بعبدا وعين التينة، مؤكدا غياب الاتصالات مع أركان الحزب. وقال إن رئيس المجلس النيابي نبيه بري «يبذل جهودا لتدوير الزوايا وتقريب المسافات، منطلقا من أن الخلاف محصور فقط مع العدو الإسرائيلي، وأن أي تباين بين أفرقاء الداخل لابد من العمل على إزالته بالتفاهم والتشاور والحوار».

وقال إن بري «يتعرض لضغوط خارجية عدة للدخول في عد تنازلي لملف السلاح. إلا أن رئيس المجلس يقارب الموضوع من خبرة في السياسة عمرها 51 سنة، راكم بها حكمة وطول باع في معالجة الملفات الشائكة. وقد تمكن بري من تأمين الوصول إلى تسوية ظهرت نتائجها بجلسة الحكومة في الخامس من سبتمبر الجاري».

وفي سياق متصل، يعمل الفريق الرئاسي على إنجاز التحضيرات الخاصة بمشاركة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون في أعمال الدورة العادية السنوية للجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك.

وكشف مصدر رفيع لـ «الأنباء» عن أنه لم يتم التوصل حتى كتابة هذه السطور إلى تحديد موعد وتثبيته مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، علما أن الأخير يقيم حفل استقبال رسمي لرؤساء الوفود المشاركين في أعمال الجمعية العمومية. وفي الملف الرئاسي اللبناني إلى نيويورك، المطالبة بتحقيق الانسحاب العسكري الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة وتحرير الأسرى اللبنانيين، والمساهمة في إطلاق عملية إعادة الإعمار التي خلفتها الحرب الإسرائيلية الموسعة على لبنان بين 20 سبتمبر و27 نوفمبر 2024.

توازيا، تواصل الحكومة اللبنانية «لملمة» تداعيات الحرب الإسرائيلية الموسعة في ذكرى انطلاقتها الأولى مع تعدد الملفات والسعي إلى العمل على حلحلتها، في ظل الترحيب العربي والدولي. وفي مقدمة هذه الملفات حصر السلاح وتداعياته المحلية والإقليمية وصولا إلى موضوع الحدود، سواء مع إسرائيل، أو تسويتها وتنظيمها مع سورية. وفي هذا الإطار، قالت مصادر نيابية بارزة لـ «الأنباء» إن «اتصالات تجري بتعاون مع قوى خارجية على معالجة ملف الأسرى لدى إسرائيل، والذي كان تقدم خطوات مطلع السنة الحالية عبر إطلاق بعضهم بوساطة القوات الدولية قبل تعطل الملف». وتحدثت المصادر عن وجود 16 عنصرا من المقاتلين الذين أعلن عنهم وتم أسرهم، فيما البحث عن عشرات الأشخاص من المقاتلين ضمن مفقودي الأثر الذين لم يتم التعرف على مصيرهم ولم تعلن إسرائيل أسرهم. وفي هذا الإطار، يتم التواصل مع جهات دوليه تنشط في هذا المجال، بهدف محاولة تكوين ملف لمعرفة مصيرهم ومعالجته، كي يساعد في تحقيق تقدم نحو الأهداف المنشودة للدولة اللبنانية في سعيها إلى بسط سيادتها، على اعتبار أن موضوع الأسرى، إضافة إلى وقف العدوان الإسرائيلي والانسحاب، من العقبات التي لا يمكن تجاوزها لطي الملف والبدء بمناقشة موضوع الحدود.

وفي موضوع الحدود السورية، تتقدم الاتصالات بأكثر ما هو متوقع على رغم تعدد الملفات الشائكة، وخصوصا انه منذ الاستقلال لم يتم التعاطي مع لبنان من قبل الأنظمة السورية المتعاقبة بمنطق الدولة. وكان موضوع ترسيم الحدود خارج النقاش، وكل ما هو مطروح ومعترف به يستند إلى الحدود الوهمية التي وضعها الانتداب الفرنسي قبل أكثر من قرن من الزمن.

وذكرت مصادر وزارية لبنانية أن موضوع الموقوفين السوريين والإسلاميين الذين تطالب بهم السلطات السورية وسبل معالجته وفقا للقوانين يبقى المدخل لأي حل. وتطالب السلطات السورية بعدد من الأشخاص المعروفين، كشرط أساسي لمواصلة التقدم بالنقاش، وفي مقدمة هؤلاء الشيخ أحمد الأسير الموقوف بتهمة الاعتداء على الجيش في عبرا والتسبب في سقوط عسكريين وضحايا مدنيين.

وضمن الملفات المهمة التي حققت فيها الدولة إنجازات، أعلن وزير الداخلية والبلديات اللبناني أحمد الحجار أمس تفكيك شبكة لتهريب المخدرات «ذات بعد دولي» وتوقيف رئيسها.

وقال الحجار في مؤتمر صحافي بعد زيارة مقر شعبة المعلومات فرع الحماية والتدخل التابع لقوى الأمن الداخلي ان الشبكة الدولية لتهريب المخدرات تمتد بين لبنان وتركيا وأستراليا والأردن وتم توقيف رئيسها وعدد من أفرادها بعد مراقبة دقيقة استمرت أشهرا.

وأضاف «تم ضبط 6 ملايين و500 ألف حبة (كبتاغون) محضرة للتهريب عبر مرفأ بيروت وقد تم ضبط العملية قبل الوصول إلى المرفأ لشحنها».

وأشار إلى أن «شعبة المعلومات نفذت عددا من العمليات الأمنية المرتبطة بالإرهاب وبالعمالة للعدو بالإضافة إلى ضبط عمليات جرمية».

ولفت إلى انه تم توقيف أشخاص ومجموعات صغيرة في ملف الإرهاب في الفترة الأخيرة في إطار العمل الاستباقي كما جرى توقيف عدد من «العملاء لمصلحة العدو الإسرائيلي».

في يوميات الاعتداءات الإسرائيلية، توغلت قوة مشاة إلى حولا، وأقدمت على تفجير أحد المباني في الحي الشرقي داخل البلدة. وكان الجيش الإسرائيلي أطلق ليلا قنابل مضيئة فوق بلدة شبعا بالتزامن مع تمشيط بالرصاص لأطرافها.

بن غفير يسعى لبناء حي للشرطة الاحتلال على شاطئ القطاع

إسرائيل تجبر الفلسطينيين على النزوح وتوسع دائرة التدمير في غزة

فلسطينيون بين أنقاض برج الغفاري بعد تدميره بغارات جوية إسرائيلية في مدينة غزة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: تعهد وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو أمس بمواصلة الدعم الأميركي الراسخ لإسرائيل لتحقيق أهدافها في غزة، داعيا إلى القضاء على حركة حماس التي يخوض الاحتلال حربا ضدها في القطاع المدمر منذ قرابة العامين.

وقال روبيو للصحافيين، خلال مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، «شعب غزة يستحق مستقبلا أفضل، لكن هذا المستقبل لا يمكن أن يبدأ حتى يتم القضاء على حماس». وأضاف «يمكنكم الاعتماد على دعمنا والتزامنا الثابتين لتحقيق ذلك».

وانتقد روبيو خطط بعض الدول الغربية للاعتراف بدولة فلسطينية، قائلا إنها «خطوات في الغالب رمزية.. التأثير الوحيد الذي تحدثه فعليا هو أنها تجعل حماس أكثر جرأة».

وقال وزير الخارجية الأميركي «نركز الآن على دور قطر في إبرام صفقة غزة»، مطالبا حماس بإطلاق جميع المحتجزين، وتسليم سلاحها، على حد تعبيره.

واتهم روبيو حماس «باستخدام سكان غزة كدروع بشرية»، ووصف الحركة بأنها «تنظيم إرهابي يهدف إلى القضاء على إسرائيل».

من جانبه، طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي من سكان غزة «المغادرة بأسرع وقت»، موضحا أن «حركة حماس تمنع خروج السكان من غزة».

وبرر رئيس الوزراء الإسرائيلي قيام الجيش بهدم الأبراج في غزة، قائلا إن «حماس تستخدمها كمعاقل».

وأكد نتنياهو أن زيارة روبيو تمثل «رسالة واضحة» بوقوف واشنطن إلى جانب إسرائيل.

وخاطب نتنياهو روبيو خلال المؤتمر الصحافي المشترك في القدس، قائلا «وجودكم هنا هو رسالة واضحة بأن أميركا تقف إلى جانب إسرائيل»، مشيدا أيضا بدور الرئيس الأميركي ترامب ودعمه لإسرائيل.

وقال بعد محادثات جمعته بوزير الخارجية الأميركي: «ترامب أعظم صديق لإسرائيل في البيت الأبيض على الإطلاق».

في المقابل، قالت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ان مواصلة جيش الاحتلال الصهيوني عدوانه على مدينة غزة جريمة تطهير عرقي وإبادة جماعية.

واضافت في بيان لها ان العدوان على مدينة غزة يتواصل في ظل عجز دولي فاضح وغياب محاسبة مرتكبيها.

وتابعت ان رهان العدو على المجازر والتجويع لتركيع شعبنا، رهان أثبت فشله على مدار عامين من العدوان، مؤكدة ان شعبنا الصامد ومقاومته الباسلة ماضون في الدفاع عن أرضهم وحقوقهم، وسيدفع الاحتلال ثمن جرائمه البشعة بحق أطفالنا ونسائنا.

وقالت ان مجرم الحرب نتنياهو، المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية، يتحمل المسؤولية الكاملة عن مصير جنوده الأسرى في غزة، ولن تفلح سياسة نتنياهو الإجرامية في استرجاع أسراه عبر القتل والقصف والتدمير.

في الاثناء، قالت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس إن إسرائيل تجبر الفلسطينيين على النزوح نحو منطقة «المواصي» المكتظة بالنازحين، ثم تستهدفهم داخلها أو لدى محاولتهم الخروج منها.

وأضافت الوزارة في بيان وصل وفق «الأناضول»: «الاحتلال الإسرائيلي يجبر السكان في محافظة غزة على النزوح القسري تحت القصف ويدفعهم نحو معسكرات تركيز مكتظة في منطقة المواصي».

وأوضحت أن هذه المعسكرات «تفتقر لمقومات الحياة الأساسية من مياه وغذاء وخدمات صحية، وتنتشر فيها الأمراض بشكل خطير».

وأشارت إلى أن النازحين قسرا «يتعرضون للاستهداف المباشر والقتل سواء داخل تلك المعسكرات أو أثناء محاولتهم مغادرتها»، معتبرة ذلك «انتهاكا صارخا لكافة القوانين الإنسانية والدولية».

وأفادت «الأناضول» بتصاعد وتيرة القصف المدفعي والجوي الإسرائيلي بالتزامن مع توسيع عمليات تفجير المنازل والمباني بواسطة الروبوتات والآليات العسكرية المفخخة في حي الزيتون جنوب المدينة، وشرق منطقة «بركة الشيخ رضوان» شمالا، وسط تقدم محدود للآليات العسكرية الإسرائيلية جنوب المدينة وإطلاق نار كثيف.

كما شنت الطائرات الإسرائيلية أمس، غارات دامية على مدينة غزة أوقعت عشرات الشهداء، وفي الوقت نفسه واصلت قوات الاحتلال حملة التدمير الواسعة للمباني السكنية عبر قصفها أو نسفها في إطار خطة لتهجير السكان.

وتستمر الغارات العنيفة وسط توغل لقوات الاحتلال في أطراف بعض الأحياء على غرار الزيتون (جنوب شرق) والشيخ رضوان (شمال) في إطار ما يقول جيش الاحتلال إنه تمهيد لبدء عملية «عربات جدعون 2» لاحتلال المدينة.

هذا، وكشف وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، أمس، عن رغبته بإقامة حي للشرطة على شاطئ قطاع غزة بعد احتلاله.

ويقصد بن غفير بذلك أن يستوطن على أنقاض الفلسطينيين الذين يهجرهم الجيش قسرا تحت وطأة القتل والتدمير المتواصل.

فخلال حفل للشرطة، قال بن غفير: «أتمنى أن يكمل جنود الجيش مهمتهم، وأن يحتلوا غزة، ويشجعوا الهجرة الطوعية»، في إشارة إلى تهجير الفلسطينيين قسريا.

ووسط تصفيق الحضور، تابع بن غفير «للعلم أريد إنشاء حي للشرطة في غزة أيضا، على الشاطئ، وهو مكان مثالي»، وفقا لوسائل إعلام إسرائيلية بينها القناة «12».

من ناحية اخرى، أكد رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز أمس «إعجابه العميق بالمجتمع المدني الإسباني الذي يتحرك ضد الظلم»، وذلك غداة احتجاجات مؤيدة للفلسطينيين في مدريد أدت إلى إلغاء المرحلة الأخيرة من طواف إسبانيا للدراجات.

كذلك قال الاشتراكي سانشيز، الذي ينتقد حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو بشدة ويضع القضية الفلسطينية على رأس أولوياته، إنه لا ينبغي لإسرائيل المشاركة في «أي منافسة دولية.. طالما استمرت الوحشية» في قطاع غزة، مستشهدا بروسيا وبعقوبات تستهدف رياضييها منذ غزو أوكرانيا.